

واقع القطاع المصرفي السعودي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي والتحديات التي تواجهه للمدة (2006-2016)

الاستاذ المساعد : بان علي حسين المشهداني - كلية الادارة والاقتصاد - قسم الاقتصاد / جامعة البصرة- العراق

الملخص:	Summary
<p>تميزت المدة الممتدة من 2006-2016 للمركز المالي الموحد للمصارف التجارية جانب الموجودات بأرتفاع مجموع الودائع المتكونه من ودائع جارية ونظامية واخرى لدى مؤسسة النقد العربي السعودي ويعزى ذلك إلى أرتفاع مستوى نشاط الاقتصاد المحلي بما في ذلك القطاع الخاص وتحسن مقومات الاقتصاد وحسن ادارة المصارف التجارية لمواردها المالية ، وعلى مستوى اداء سوق الأوراق المالية أرتفعت أعداد الشركات المدرجة والقيمة السوقية للسهم وذلك بسبب ارتفاع مؤشرات الأسعار لأغلب الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودية ، وقد حقق عرض النقود للمدة نفسها نمواً وأرتفاعاً ملحوظاً في ن1 ، ن2، ن3 ويعود الفضل في ذلك إلى التحسن في الوساطة المصرفية التي واجهت انخفاضاً في نمو النقد المتداول على الرغم من أرتفاع النمو في عرض النقود بتعريفه الواسع ن3.</p> <p>الكلمات المفتاحية: اسواق المال ، الاصلاح المالي ، النمو الاقتصادي</p>	<p>has characterized by an increase in the total deposits made from current and regular deposits and others in Saudi Arabian Monetary Agency due to the high level of the local economy activity, including the private sector, and the improvement of economic fundamentals, in addition to good management of commercial banks for their financial resources. At the level of the stock market Performance, the number of listed companies and the market capitalization of the stock have increased due to the increase in the price indices of the majority of the companies listed on the Saudi Stock Exchange. Further, the money supply for the same period also has achieved a remarkable growth in (n 1, n 2, n 3) due to the improvement in banking intermediation, which experienced a decline in the growth of cash in circulation despite the high growth in the broad money supply n 3</p> <p>Keywords: financial markets, financial reform, economic growth.</p>

المقدمة

لقد مارست البنوك دوراً مهماً ومتزايداً في دعم نمو الاقتصاد السعودي في السنوات الأخيرة ، إذ أصبح القطاع المصرفي يحتل موقعاً مهماً و اساسياً في الاقتصاد السعودي وذلك انطلاقاً من دوره الأساس في تمويل الانتاج والتجارة والاستثمار ولاسيما بعد ان فتحت المملكة المجال امام الاستثمارات الاجنبية وبعد انضمامها الى منظمة التجارة العالمية وبعد ان نشطت اسواق المال فيها ومن ثم فإن هذا القطاع قد أصبح شريكاً اساسياً في تفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وارساء الاقتصاد الوطني على اسس ثابتة ومتينة تؤمن التنمية المستدامة ، ولقد انشأت المملكة العربية السعودية نظامها المالي على قاعدة واسعة تضم مجموعة من المؤسسات التي تقدم مجموعة واسعة من الخدمات المالية للمدخرين والمستثمرين ، وهو نظام يتمتع بكفاءة كبيرة واستخدام التقنية الحديثة ويخضع لرقابة صارمة ويعمل على أسس سليمة ، ويقدم مجموعة من الخدمات المالية المختلفة مثل تحويل الاموال والضمانات وادارة المخاطر والتخطيط المالي وادارة الاستثمار والخدمات الاستشارية التي أصبحنا بحاجة متزايدة لها في وقتنا الحالي .

هدف البحث :هو بيان أولاً : مكونات النظام المالي السعودي ، ثانياً : دور المصارف واسواق المال في تحقيق النمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية ، ثالثاً : التحديات التي تواجه القطاع المالي في المملكة العربية السعودية ، رابعاً : الأستنتاجات والتوصيات إشكالية البحث : ماهي التحديات التي تواجه النظام المصرفي السعودي في ظل التطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم في الوقت الحاضر ؟ ، وماهي سبل مواجه التحديات ؟

فرضية البحث : إنطلاقاً من الأشكالية الرئيسة تم صياغة فرضية البحث وهي كالآتي :-

- أن الانضمام لمنظمة التجارة العالمية حقق فوائد على القطاعات الاقتصادية كافة والاقتصاد السعودي بصورة خاصة .
 - حقق الاصلاح المالي في المملكة العربية السعودية هدف توازن الموازنة على النحو الوارد في رؤية المملكة 2030 .
 - يمكن للتشريعات واللوائح المنظمة لاسواق المال ان تنشئ سوقاً مالياً فعالاً ، ويعود السبب في بطئ تطور السوق المالية للمملكة العربية السعودية إلى كونها حديثة النشئ وتتطلب مدة زمنية متوسطة او طويلة لاستكمال بناء أطرها التشريعية والتنظيمية .
- منهجية البحث : إعتد الباحث على التحليل الوصفي والجمع للبيانات والإحصاءات الحديثة من مختلف المصادر وتنظيمها وتحليلها من أجل بيان واقع القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية والتطورات التي طرأت عليه .

الدراسات السابقة :

- 1- دراسة (المدرس المساعد أزهار عبد الصبار) أثر الجهاز المصرفي العراقي في النمو الاقتصادي ومتطلبات معامل الأستقرار النقدي للمدة 2000-2012 حيث البحث بين دور الجهاز المصرفي العراقي في تحسين معدلات النمو الاقتصادي وتقييم فاعليته في تحقيق الأستقرار الاقتصادي وخفض معامل الأستقرار النقدي (الضغوط التضخمية) ،
 - 2- دراسة (يوكساني رشيد ، 2006) معوقات أسواق الأوراق المالية وسبل تفعيلها أطروحة دكتوراة مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر حيث بينت الدراسة مختلف الجوانب النظرية والفنية لأقامة سوق الأوراق المالية العربية من أجل معرفة أوجه القصور في أسواق الأوراق المالية العربية وخصوصية المراكز الدولية للأسواق المالية ومعرفة عوامل نجاحها وتقديم أسهامات لتطوير أسواق الأوراق المالية العربية على المستوى المحلي من جهة وجعلها كأداة للتكامل الاقتصادي العربي من خلال الترابط بين الأسواق المالية العربية من جهة ثانية ،
 - 3- دراسة (د. مروان عبد المالك ذنون ، ورغد أسامة جار الله ، 2013) قياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في عينة من الدول النامية باستخدام نموذج الأنحدار الذاتي لإبطاء الموزع للفترة 1960-2010 حيث البحث بين تأثير التطور المالي على معدل النمو الاقتصادي لمجموعة من الدول الآسيوية ذات مستويات الدخل المتشابهة المصنفة بحسب البنك الدولي باستخدام منهجية الأنحدار الذاتي ذي التباطؤ الموزع (ARDL) ،
 - 4- دراسة (بن امربن حاسين ، 2013) فعالية الأسواق المالية في الدول النامية دراسة قياسية أطروحة دكتوراة مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة أبي بكر بلقديد – تلمسان حيث بينت الدراسة أن التنمية هي الهدف الأساسي لكل من الدول النامية والمتقدمة إذ أن هذا الهدف يحتاج إلى قنوات لجلب التمويل وبالتالي فالأسواق المالية تمثل عنصر أساسي يستطيع أن يلعب دوراً إيجابياً في التمويل الاقتصادي ،
 - 5- دراسة (مرام تيسير مصطفى الفراء ، 2012) دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية للمدة 1995-2011 رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التجارة قسم اقتصاديات التنمية الجامعة الإسلامية – غزة وبينت الدراسة دور السلطة الفلسطينية في تنظيم ومراقبة أعمال المصارف والأشرفاء على السياسة النقدية وتشجيع المصارف على توفير الأدخارات لتسهيل دورها في تمويل التنمية وتحديد أهم العوامل المؤثرة على حجم الائتمان المصرفي .
- إما دراساتي الحالية فسوف أقدم بها واقع المركز المالي للمصارف التجارية السعودية في جانب الموجودات ، وإداء سوق الأوراق المالية السعودية ، وحجم الائتمان المصرفي الممنوح من قبل الحكومة إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة فضلاً عن بيان حجم عرض النقود للمدة 2006-2016 ، والتحديات التي واجهت القطاع المصرفي السعودي وكيف أستفادت المملكة من هذه التحديات وحولتها إلى مكاسب تعود بالفائدة على الاقتصاد السعودي وهذا أدى بدوره إلى أن يصنف نظامها المصرفي بأنة خامس أقوى نظام في العالم

أولاً :- مكونات النظام المالي السعودي

تمهيد : تعتبر المصارف على أختلاف أنواعها وعلى وجه الخصوص المصارف التجارية أدوات النظام الاقتصادي في العصر الحديث وترجع أهميتها أساساً إلى الدور الذي تلعبه في التأثير على العرض الكلي للنقود ، وسوف نتطرق في هذه الفقرة إلى مكونات النظام المالي السعودي حيث يتكون نظامها المالي من مؤسسة النقد العربي السعودي والمصارف التجارية والإسلامية ومؤسسات الإقراض المتخصصة وسوق رأس المال السعودي وفيما يأتي استعراض لهذه المؤسسات :-

1- مؤسسة النقد العربي السعودي :-تمثل البنك المركزي للمملكة هو قمة النظام المالي السعودي منذ تأسيسه عام 1952 ، وقد أدى دوراً مهماً في تحقيق التنمية للأقتصاد السعودي ومن أهم مهامه هي :-⁽¹⁾ تنظيم إصدار العملة تبعاً لمتطلبات الاقتصاد الوطني ، السيطرة على كمية النقود في التداول داخل البلاد وعلى أساس تنفيذ السياسة النقدية ، يقوم البنك المركزي بقبول الودائع من البنوك التجارية (الاحتياطيات النقدية للمصارف) ويقوم بإقراضها عند الحاجة ، يقوم بمراقبة البنوك والأشرفاء على أعمالها حفاظاً على حقوق المودعين والمساهمين والتأكد من سلامة أوضاعها المالية وإلتزامها بالنسب القانونية المفروضة عليها كنسب الأحتياطي الإلزامي والسيولة القانونية ونسبة الأئتمان إلى الودائع ، يحتفظ بحسابات الوزارات ويقوم عادة بإدارة الدين العام الداخلي أي بيع وشراء أدوات الخزينة والسندات الحكومية ودفع الفوائد المستحقة عليها نيابة عن الحكومة {

2- المصارف التجارية :-

هي أهم مؤسسة ودائعية فهي تكون الجزء الأكبر من الجهاز المصرفي السعودي ، ومهمتها الأساسية التوسط بين المودعين والمقترضين إذ تقبل الودائع من المودعين وتستخدمها في منح القروض للمقترضين وهي تختص بتقديم القروض القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل وتمويل الأستثمارات

والصادرات والتعامل بالعملات الأجنبية وتتميز البنوك التجارية بخصائص مختلفة عن البنوك الأخرى وانها⁽²⁾ تساهم في إيجاد ودائع جديدة مشتقة من خلال قيام المصرف بعمليات منح القروض والاستثمار في الأوراق المالية، تمثل الودائع الجارية أحد المصادر المهمة من مصادر أموال البنوك التجارية وتتميز هذه الودائع بإمكانية السحب عليها بصورة فورية في حين الجزء الأكبر من مصادر أموال المؤسسات المالية الأخرى لا تأخذ شكل الودائع التي تستحق الطلب بل هي أموال تبقى مدة أطول في هذه المؤسسات ، البنوك التجارية كالمؤسسات الوسيطة تقوم بقبول الودائع ومنح القروض وتسمح لأصحاب الودائع بالسحب عليها من خلال الشيكات}. وقد قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بأدخال عدد من الأنظمة التقنية المتقدمة منها تطبيق الشبكة السعودية سداد للمدفوعات (SPAN) إذ من خلاله نما حجم العمليات الآلية لأجهزة الصرف الآلي ونقاط البيع والبطاقات المصرفية ، وحصلت الشبكة السعودية للمدفوعات على شهادة الألتزام بمعيار (PCIDSS) الذي يعد معياراً دولياً لحماية بيانات البطاقة الإلكترونية وبهذا النظام أصبحت الشبكة السعودية أول نظام مدفوعات في مجال معالجة البطاقات في الشرق الأوسط يحصل على هذه الشهادة ، إذ بلغ عدد المفوترين المرتبطين بهذا النظام نهاية عام 2015 حوالي 145 مفوتراً من قطاعات مختلفة منها الكهرباء والمياه والاتصالات وشركات الطيران والتأمين وبطاقات الأتتمان وقد بلغت عدد المصارف المرتبطة بهذا النظام 16 مصرفاً وبلغ إجمالي العمليات المنفذة للعام نفسه نحو 172.4 مليون عملية بقيمة إجمالية بلغت 210.3 مليار ريال مقارنة بنحو 154.6 مليون عملية بقيمة بلغت نحو 187.3 مليار ريال نهاية عام 2014 ،⁽³⁾ وكما يوجد في المملكة شبكة المدفوعات مدى إذ حققت خلال عام 2015 نمواً إيجابياً في جميع عملياتها فقد ارتفع عدد أجهزة الصرف الآلي Atms العاملة في المملكة بنسبة 11.0% لتبلغ 17223 جهازاً مقارنة بزيادة نسبتها 11.8% من عام 2014 ، كما ارتفع عدد العمليات التي تم تنفيذها عبر مدى في عام 2015 بنسبة 20.3% لتبلغ 754 مليون عملية مقارنة بزيادة نسبتها 12.4% في عام 2014 ،⁽⁴⁾ وكذلك يوجد النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة (SARIE) والمعروف بـ(سريع) وعمل به في عام 1997/12/8 ، إذ ارتفع إجمالي عدد العمليات المنفذة من خلاله في عام 2015 بنسبة 26.3% لتبلغ 81.5 مليون عملية مقارنة بزيادة نسبتها 11.4% في عام 2014 ،⁽⁵⁾ وبشكل البنينة الأساسية التي يعتمد عليها عدد من أنظمة المدفوعات والتسويات المالية المتقدمة ويشارك حالياً (20) مصرفاً في نظام (سريع) ،⁽⁶⁾ ويوجد في المملكة العربية السعودية (25) مصرفاً تجارياً عاماً في نهاية عام 2015 ، بما في ذلك فروع بنوك خارجية وقد ارتفع عدد فروع المصارف التجارية ليصل إلى 1989 فرعاً للعام نفسه يوجد في الرياض (611) فرعاً ، مكة المكرمة (429) فرعاً ، المنطقة الشرقية (344) فرعاً ، القصيم (118) ، منطقة عسير (120) فرعاً ، المدينة المنورة (98) فرعاً . وقد بلغ عدد العاملين في القطاع المصرفي في عام 2015 ارتفاعاً نسبتته 4.2% ليبلغ 563.49 موظفاً وموظفة .⁽⁷⁾

3- المصارف الإسلامية :

- هي مؤسسات مالية استشارية تؤدي رسالة تنمية وإنسانية واجتماعية تستهدف جميع الأموال وتحقيق الأستخدام الأمثل لموارده بموجب قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية لبناء مجتمع التكافل الإسلامي ، وفي عام 1976 باشر البنك الإسلامي للتنمية أعماله في جدة بعد أن تمت مصادقة وزراء مالية الدول الإسلامية البالغ عددها (36) دولة على اتفاقية تأسيسية في عام 1974 ويعد هذا البنك أول بنك إسلامي دولي تسهم فيه الدول الإسلامية⁽⁸⁾ ، وتتميز البنوك الإسلامية بأنها لا تتاجر بالديون ولا تتعامل بالربا مهما كانت صورته وأشكاله إيداعاً أو إقراضاً قبولاً أو خصماً ، وملحق جدول(1) يبين المركز المالي الموحد للمصارف التجارية جانب الموجودات للفترة 2006-2016 مليون ريال سعودي إذ نلاحظ من خلاله ارتفاع مجموع الودائع المتكون من ودائع جارية ونظامية وأخرى لدى مؤسسة النقد العربي السعودي من 39.843 مليون ريال سعودي في عام 2006 إلى 207.055 مليون ريال سعودي في عام 2016 ويعزى ذلك إلى ارتفاع مستوى نشاط الاقتصاد المحلي بما في ذلك القطاع الخاص وتحسن مقومات الاقتصاد وحسن إدارة المصارف التجارية لمواردها المالية ، وارتفاع الموجودات الأجنبية من 129.796 مليون ريال سعودي إلى 225.838 مليون ريال سعودي في عام 2016 .

4- مؤسسات الإقراض المتخصصة :

- تشكل المؤسسات قطاعاً مهماً من النظام المالي السعودي وهي تشمل :- صندوق التنمية الصناعية السعودي ، صندوق التنمية العقارية ، وصندوق الأستثمارات العامة وبنك التسليف والأدخار السعودي ، وتقدم هذه المؤسسات القروض الطويلة الأجل لقطاعات اقتصادية حيوية مثل الصناعة والزراعة والتنمية العقارية والمهن الحرة مما يشجع النمو القطاعي وتنوع الاقتصاد السعودي .

5- سوق رأس المال السعودي :

- تعد سوق تداول الأسهم والسندات التي سبق إصدارها إذ يجتمع فيها المتعاملون بالأوراق المالية في اوقات محددة ، وتحكم هذه السوق مجموعة من الأنظمة والقواعد التي تنظم المتعاملين وطرائق التبادل القانوني ويقوم فيها مجموعة من الوسطاء بتنفيذ أوامر البيع والشراء من عملائهم وتعلن بداخلها أسعار الأوراق المالية بنظام المزايدة التي تتم على مرأى ومسمع جميع الحاضرين وتزود الأسواق المالية بأحدث الأجهزة

والوسائل الإلكترونية في مجمل الاتصالات السريعة⁽⁹⁾ ، ومن خصائص هذه السوق الآتي :-⁽¹⁰⁾ { يتميز سوق الأسهم السعودي بحدثة النشأة مقارنةً بأسواق الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة أو اليابان أو دول الاتحاد الأوروبي ، يتصف بقلة عدد الشركات المدرجة أسهمها في السوق بالنظر الى حجم الاقتصاد السعودي الكبير ، يعد حجم المعاملات في السوق محدداً نسبياً بالمقارنة بعدد الأسهم المصدرة في السوق وهو ما يعبر عنه بضيق السوق الذي يؤدي الى تقلبات كبيرة في أسعار الأسهم ، هناك العديد من العوامل والمتغيرات التي تؤثر على أسعار الأسهم المتداولة في السوق السعودي في ضمنها الأوضاع الاقتصادية المحلية والنمو الاقتصادي وكذلك المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد مثل التضخم والبطالة ، وكذلك تؤثر فيه ربحية الشركات المساهمة والتطورات الجارية في اسواق الاسهم العالمية فضلاً عن السياسات الاقتصادية المحلية التي تتبعها الحكومة فيما يخص الصرف والانفاق الحكومي على الخدمات والمشاريع وكمية النقود والسيولة المتداولة في الاقتصاد { وأخيراً يستخدم مؤشر تاسي لقياس الأداء العام للسوق السعودي وهو متوسط مرجح لأسعار أسهم الشركات العاملة في السوق ولقد بدأ تداول الأسهم في المملكة في عام 1935 ، وفي منتصف الثمانينات وضعت الحكومة عمليات تداول الأسهم كافة تحت اشراف مؤسسة النقد العربي ، وتعد الأسهم وسيلة لتمويل الشركات المساهمة ويكون المشتري أحد ملاك الشركة المساهمة بقدر عدد الأسهم التي يملكها ويستطيع حاملوا الأسهم بيعها في أي وقت أما عن طريق البورصة أو عن طريق شركات السمسرة.⁽¹¹⁾

وبين ملحق جدول (2) واقع أداء سوق الأوراق المالية في المملكة العربية السعودية للمدة (2006-2016) . إذ من خلاله نلاحظ ارتفاع عدد الشركات المدرجة من 68 في عام 2006 الى 176 في عام 2016 ، وارتفاع القيمة السوقية للسهم الى 448.304.7 مليون دولار في عام 2016 مقارنة بعام 2006 إذ بلغت 326869 مليون دولار ذلك بسبب ارتفاع مؤشرات الأسعار لأغلب الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودية ، وتراجع حجم التداول الى 79.861 مليون دولار في عام 2016 بعدما كانت في عام 2006 (191477) مليون دولار وقد تركزت احجام التداول على المصارف والخدمات المالية وصناعة البتروكيماويات والتأمين وبنسب 19.0% ، 18.5% ، 13.8% على التوالي ، وفيما يخص الأسهم بشكل فردي فقد تركزت قيمة التداولات على أسهم كل من بنك الانماء وشركة سابك وشركة دار الاركان وشكلت قيمة التداولات عليها ما نسبته 12.9% ، 2.11% ، 4.7% على التوالي من القيمة الاجمالية للتداول خلال عام 2016 .

ثانياً : دور المصارف وأسواق المال في تحقيق النمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية

تمهيد :

لمعرفة العلاقة ما بين المصارف وأسواق المال والنمو الاقتصادي سوف نتطرق إلى أهم مؤشرات التطور المالي ومؤشرات النمو الاقتصادي والعوامل التي تتحكم فيه فضلاً عن حجم الائتمان الممنوح من قبل الحكومة إلى مختلف الأنشطة الاقتصادية وعرض النقود في المصارف السعودية للمدة 2006-2016 .

أوضح Patrick أهمية دور القطاع المالي المتطور في تحقيق النمو الاقتصادي حيث بين في عام 1966 بأن هناك علاقة تبادلية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي وأن هذه العلاقة تتغير عبر الزمن نتيجة لمرحلة التطور الاقتصادي للبلد ، وأن النمو الاقتصادي هو أولاً بحث التوسع في النظام المالي ولهذا فإن ضعف النظام المالي هو انعكاس لقلة الطلب على الخدمات المالية ، ولكن عندما يتطور الجانب الحقيقي من الاقتصاد فإن الطلب على الخدمات المالية المختلفة سوف يزداد ويتم توفيره من قبل المؤسسات المالية الوسيطة ومن هنا نلاحظ أن النمو الاقتصادي هو الذي يحفز التطور المالي وبالنتيجة فإن توسع النظام المالي يحفز الطلب على الخدمات المالية أي أنه بمراحل لاحقة سيحفز النظام المالي النمو الاقتصادي وذلك عندما تكون الخدمات المالية متوفرة بشكل واسع في الاقتصاد.⁽¹²⁾ وهذا الشيء متوفر في المملكة العربية السعودية إذ يقوم النظام المالي لديها على مجموعة واسعة من الخدمات المالية للمدخرين والمستثمرين ويتمتع بكفاءة كبيرة واستخدام للتقنية الحديثة ويكون خاضعاً للرقابة ويعمل على أسس سليمة ، وهناك أيضاً دراستان لكل من Mckinnon و Shaw في عام 1973 تعد من اولى الدراسات الرائدة التي أبرزت أهمية التطورات المالية في النمو الاقتصادي ، فقد وجدا ان القيود الكمية التي تفرضها الحكومات في الدول النامية على النظام المصرفي سوف تقيد كمية وإنتاجية الاستثمارات ومن ثم فإنها تقيد النمو الاقتصادي مما يؤدي إلى التضخم وعدم استقرار الأسعار ، وعلى الرغم من اختلاف النموذجين اللذين استخدماهما كلاً منهما حيث Shaw لم يعد النقود في ضمن الثروة واعتبرها وسيلة للدفع ومدخل إنتاجي وسيطاً في القطاعات كلها غير النقدية ، واعتبر Mckinnon النقود عنصراً إنتاجياً أصيلاً وبديلاً كاملاً لرأس المال وكانت النتيجة التي توصل إليها متطابقة.⁽¹³⁾ ومن أهم مؤشرات التطور المالي ما يأتي :⁽¹⁴⁾ العملة + ودائع تحت الطلب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، ائتمان البنوك كنسبة من الأئتمان + أصول البنك المركزي ، ائتمان القطاع الخاص كنسبة من إجمالي الأئتمان ، ائتمان القطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، وملحق جدول (3) بين حجم الأئتمان الممنوح من جهة الحكومة الى مختلف الأنشطة الاقتصادية في المملكة للمدة 2006-2016 مليون ريال سعودي إذ نلاحظ من خلاله ارتفاع الاجمالي للأئتمان من 497.067 مليون ريال في عام 2006 الى 1.400.419 مليون ريال في عام 2016 ويعزى سبب ارتفاع الائتمان إلى الزيادة في انشاء المشروعات الصناعية والزراعية والخدمية الجديدة وتطوير القائم منها التي تحتاج إلى اموال كثيرة تفوق الموارد

الذاتية لهذه المشروعات أذ ساعد الائتمان الممنوح من قبل الحكومة في توزيع الموارد المالية وتشغيل الموارد الاقتصادية وتسهيل التبادل التجاري باستخدام الاعتمادات المستندية التي تمثل أحد أشكال الائتمان المصرفي أذ وفرت طريقة سهلة للدفع في التجارة الخارجية . أما مؤشرات النمو الاقتصادي فهي تتضمن ما يأتي :-⁽¹⁵⁾

- معدل النمو الحقيقي لدخل الفرد ، ومعدل نمو مخزون رأس المال للفرد، ومعدل نمو إجمالي الأنتاجية . فضلاً عن ذلك فإن هناك مجموعة من العوامل التي تتحكم بالنمو الاقتصادي وهي مؤشر الدخل الحقيقي للفرد ومؤشر السياسة النقدية والمالية ومؤشر التعليم ومؤشر سعر الصرف ومؤشر التجارة . وملحق جدول (4) يبين عرض النقود بالمصارف في المملكة العربية السعودية للفترة (2006-2016) مليون ريال إذ من خلال الجدول نلاحظ بأن عرض النقود في ن 1 ، ن2، ن3 قد حقق نمواً ملحوظاً فيما يخص عرض النقود ن3 بمفهومه الواسع الذي يتكون من النقد المتداول خارج المصارف وإجمالي الودائع لدى المصارف فقد حقق ارتفاعاً في عام 2016 بمقدار 1.787.352 مليون ريال مقارنة بعام 2006 بمقدار 660.268 مليون ريال وذلك بفضل التحسن في الوساطة المصرفية التي واجهت انخفاضاً في نمو النقد المتداول على الرغم من ارتفاع النمو في عرض النقود بتعريفه الواسع ن3 .

ثالثاً :- التحديات التي تواجه القطاع المالي في المملكة العربية السعودية

تمهيد : سوف نتطرق في هذه الفقرة إلى التحديات الرئيسية التي واجهت القطاع المالي في المملكة العربية السعودية وكيف أستطاعت المملكة الاستفادة من هذه التحديات وتحويلها إلى فوائد ومكاسب تعود على مختلف قطاعاتها الاقتصادية .

التحدي الأول الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية : أصبحت معظم الدول تتجه نحو الحصول على أكبر المكاسب وتقديم أقل التنازلات من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف ، (في آب من عام 2008 بلغ عدد أعضاء المنظمة 153 دولة منها جميع دول مجلس التعاون الخليجي إذ كان لكل عضو صوت واحد بصرف النظر عن طريقة اكتسابه العضوية وأهمية تجارته الخارجية ولجميع الأعضاء نفسها الحقوق وعليهم الالتزامات نفسها)⁽¹⁶⁾ ، وإن أكبر فائدة ستحققها صادرات دول مجلس التعاون الخليجي هو انها ستدخل أسواق الدول المتقدمة وستفرض عليها رسوماً منخفضة ولن تخضع لأية قيود كمية أو قيود تتعلق بالحصص ونتيجة للجيولات المتتالية من المفاوضات التجارية ولا سيما أورجواي إذ سيكون متوسط التعريف في الدول المتقدمة أقل من 5% على المنتجات المصنعة⁽¹⁷⁾ . وقد انضمت السعودية الى منظمة التجارة العالمية بتاريخ 12/11/2005 مما أسهم في زيادة الأسواق التي تدخل إليها من قبل المنتجات الوطنية السعودية من (120) سوقاً إلى أكثر من (170) سوقاً عالمياً وإن صادرات القطاع الخاص ستزيد على المستوى البالغ (40) مليار ريال سعودي في عام 2005⁽¹⁸⁾ ، أما فيما يخص استيرادات السعودية من الخارج فإنها ستعاني من ارتفاع أسعار مستورديها من المواد المصنعة والسلع الزراعية بسبب التزامها بتحرير تجارة السلع والخدمات وتخفيضها للتعريفات الكمركية على عدد لا بأس به من السلع ، وستتأثر المملكة بارتفاع تكلفة الصناعات الدوائية وبرامج الكمبيوتر والاتصالات نتيجة للتكلفة العالية التي ستكبدتها لقاء حمايتها لحقوق الملكية الفكرية على أراضيها⁽¹⁹⁾ ، ومن ابرز الفوائد والمكاسب العائدة على القطاعات الاقتصادية والاقتصاد السعودي والناجمة عن انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية :-⁽²⁰⁾ إتاحة المزيد من الفرص أمام المنتجات المحلية للنفاذ الى الأسواق العالمية دون قيود كمركية أو ضريبية ، تحقيق العدالة للجميع في الأسواق العالمية دون التحيز لدولة على حساب أخرى وتسوية النزاعات التجارية بطريقة مهنية محترفة وتطوير أنظمة تجارية على مستوى عالمي من الشفافية ، الاستفادة من قوانين حماية المنتجات والسلع ذات الطابع الثقافي { أما ما يخص الآثار المالية لانضمام السعودية الى منظمة التجارة العالمية فإنها التزمت بتطبيقا اتفاقية (الجاتس) التي حددت الوسائل الأساسية لفتح الخدمات المصرفية والمالية أمام المنافسة الأجنبية ومنها ما يأتي :-⁽²¹⁾

الوسيط الأول :- الخدمات عبر الحدود أي الخدمات التي يتم تصديرها الى المستهلك دون أنتقال المورد ومثال ذلك تحويل الأموال الى الخارج ، الوسيط الثاني :- إنتقال مستهلك الخدمة إلى بلد المورد أي الخدمات التي تتطلب أنتقال مستهلكها الى الخارج ، الوسيط الثالث :- التواجد التجاري في بلد المستهلك ومثال ذلك فتح كل من البنوك التجارية وشركات التأمين والوساطة فروعاً لها في الخارج ، الوسيط الرابع :- إنتقال مؤقت للأشخاص الطبيعيين إلى بلد المستهلك للخدمة أي الأنتقال المؤقت للأشخاص المنسوبين للشركة الموردة الأم سواء أكان بنك تجاري أو شركة تأمين أو غيرها من المؤسسات المالية الى فروعها وأمكنتها في الخارج ، ومن أكثر الوسائط المتبعة هي الوسيط الأول والثالث في مجال توريد الخدمات المصرفية والمالية عبر الحدود الوطنية.⁽²²⁾ أما مفهوم تحرير التجارة الدولية للخدمات المصرفية فهي عملية اتخاذ الإجراءات التي توسع فرص دخول موردي الخدمات الأجنبية للسوق المحلية أو تقليل التحيز تجاههم في مواجهة الموردين المحليين وإلغاء القيود التي يفرضها التدخل الحكومي في مجال تجارة الخدمات ، وحرية مستهلكي الخدمة في أي بلد في اختيار أي من موردي الخدمة ويكون

التدخل الحكومي فقط للأغراض السيادية ، (23) وتواجه النظم المالية تحديات في دول مجلس التعاون الخليجي وتعمل على الحد من فرص النفاذ للخدمات المالية ومنها :- (24) { ضعف المستويات التنافسية بين المؤسسات المالية والمصرفية العربية وارتفاع نسب التركيز الائتماني سواء أكان على صعيد الائتمان المقدم للأفراد أو الشركات ، عدم تطور البنية التحتية للقطاعات المالية العربية بالقدر الذي يكفل زيادة فرص النفاذ للتمويل ، غياب تصنيف مالي وقانوني محدد لمؤسسات التمويل متناهي الصغر في الدول العربية إذ تسجل كمنظمات غير حكومية (NGOS) ومن ثم يصعب وضع إطار رقابي وإشرافي على تنظيم التمويل الأصغر سواء أكان من قبل البنك المركزي أو من جهة مالية إشرافية مستقلة } .

التحدي الثاني الإصلاح المالي في المملكة العربية السعودية لمواجهة الصدمات المستقبلية : أيد صندوق النقد الدولي الاصلاحات المالية التي اجرتها المملكة في عام 2016 ومن بينها هدف توازن الموازنة على النحو الوارد في رؤية المملكة 2030 وبرنامج التحول الوطني 2020 وإن تنفيذ هذه الاصلاحات سيتمد على مدار السنوات الخمسة إذ من المؤمل أن تحقق استقرار نسبة صافي الأصول المالية الحكومية الى اجمالي الناتج المحلي عند مستوى اعلى من الصفر قليلاً والحفاظ على الحيز اللازم للتعامل مع الصدمات المستقبلية وأولويات السياسات واتفق خبراء صندوق النقد الدولي والحكومة على ان اصلاح الايرادات يجب ان تكون جزءاً أساسياً من التصحيح المالي ومن ابرز مقترحات الاصلاح المالي في المملكة ما يأتي :- (25) { ان يكون تطبيق ضريبة القيمة المضافة بالمعدل الصفري والاعفاءات منها في اضبقي الحدود ، عدم تخصيص ايرادات ضريبة الاراضي البيضاء لمشروعات الاسكان ، النظر بالأجل الطويل لفرض ضريبة الدخل على الشركات المحلية ، ضرورة تقليص فاتورة الاجور الحكومية فالاتفاق الحكومي على الاجور والرواتب مرتفع على وفق المعايير الدولية ، مراجعة اوضاع الخدمة المدنية لتحديد أماكن تحقيق وفورات عبر تقليص عدد العمالة واصلاح هيكل الرواتب والبدلات ، أهمية زيادة شفافية المالية العامة وتحسين دمج المنشآت العامة الرئيسة في الموازنة العامة ، اقتراح البدء في نشر بيانات كاملة عن الايرادات والمصروفات المقررة في الموازنة السنوية ، زيادة دور القطاع الخاص في الاقتصاد لتشجيع النمو والانتاجية والتنوع ، مراجعة النظام الضريبي المطبق على قطاع النفط لضمان اتساقه مع الممارسات الدولية } واخيراً ان القطاع المالي (المصرفي) في المملكة العربية السعودية يتمتع بوفرة رأس المال ويتنافس مع المصارف الأجنبية بسبب أن المقيمين يتمتعون بحرية الوصول الى الخدمات المالية من أي سوق أو مؤسسة مالية في العالم وتقوم حكومة المملكة العربية السعودية بتطبيق اندماج المصارف من أجل تقوية مكانتها لمواجهة المنافسة مع المصارف الأجنبية ، ولقد صنفت وكالة فيتش الائتمانية في تقريرها الصادر عن القطاع المصرفي السعودي بأنه خامس أقوى نظام مصرفي في العالم بعد كل من النظام المصرفي في أستراليا وكندا وسنغافورة والسويد ، ومن أبرز المؤشرات القوية للنظام المصرفي السعودي في عام 2016 ما يأتي :- (26) { انخفاض نسبة الديون المعدومة إلى 1.4 % ، ارتفاع نسبة كفاءة رأس المال عند 17.5% في الربع الرابع من عام 2016 ، وإنحسار ضغوط السيولة التي تعرض لها الجهاز المصرفي السعودي بفضل سداد الحكومة لتأخرات القطاع فضلاً عن التدابير التي اتخذتها (ساما) لدعم السيولة في القطاع المصرفي ، وزيادة الثقة في القطاع المصرفي بسبب نجاح إصدار السندات الدولية في أكتوبر 2016 } .

التحدي الثالث المعوقات في أسواق المال السعودية وسبل تطويرها: تعاني الأسواق المالية في المملكة من نوعين من المعوقات وهي التشريعية والهيكلية وتسعى هيئة السوق المالية السعودية إلى تطبيق برنامج الريادة المالية في المنطقة والعالم حيث سيتم إيجاد قناه جديدة لاصحاب الاموال من أجل تنوع الخيارات الاستثمارية والاعلان عن إقراض الاوراق المالية ولاسيما بيع المكشوف منها للاستفادة من الاسواق في ظروفها المختلفة ، إذ أن هناك خطة استراتيجية لهيئة السوق المالية تمتد من 2015-2019 وتهدف إلى جعل بيئة السوق أكثر استقراراً ودعملاً للاقتصاد الوطني وحافزاً للاستثمار وسوقاً رائداً يحوز على ثقة المستثمرين ويتسم بالعدالة والكفاية والشفافية في معاملات الاوراق المالية وقد راعت الهيئة التوافق مع خطة التنمية العاشرة للمملكة من أجل التكيف مع المتغيرات المستقبلية .

رابعاً : الأستنتاجات والتوصيات

الأستنتاجات:

يلاحظ أن الفترة (2006-2016) في المركز المالي الموحد للمصارف التجارية جانب الموجودات تميزت بارتفاع مجموع الودائع المتكون من ودائع جارية ونظامية واخرى لدى مؤسسة النقد العربي السعودي ويعزى ذلك بسبب ارتفاع مستوى نشاط الاقتصاد المحلي بما في ذلك القطاع الخاص وتحسن مقومات الاقتصاد وحسن ادارة المصارف التجارية لمواردها المالية ، وأما على مستوى واقع اداء سوق الأوراق المالية فيلاحظ ارتفاع عدد الشركات المدرجة وارتفاع القيمة السوقية للسهم وذلك بسبب ارتفاع مؤشرات الأسعار لأغلب الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودية ، وتركزت احجام التداول على المصارف والخدمات المالية وصناعة البتروكيماويات والتأمين ، وأيضاً عرض النقود للفترة نفسها حقق نمواً ملحوظاً في 1 ن ، 2 ن ، 3 ن فيما يخص عرض النقود في 3 ن الذي يتكون من النقد المتداول خارج المصارف وإجمالي الودائع لدى المصارف فقد حقق ارتفاعاً ملحوظاً ويرجع ذلك بفضل التحسن في الوساطة المصرفية التي واجهت انخفاضاً في نمو النقد المتداول على الرغم من ارتفاع النمو في

عرض النقود بتعريفه الواسع ن3 ، ولقد صنفت وكالة فيتش الأئتمانية في تقريرها الصادر عن القطاع المصرفي السعودي هو خامس أقوى نظام مصرفي في العالم بعد كل من النظام المصرفي في أستراليا وكندا وسنغافورة والسويد ، وهناك مجموعة من التحديات التي تواجه القطاع المالي في المملكة العربية السعودية منها التحدي الأول : الانضمام الى منظمة التجارة العالمية ، التحدي الثاني : الإصلاح المالي في المملكة العربية السعودية لمواجهة الصدمات المستقبلية ، التحدي الثالث : المعوقات في اسواق المال السعودية وسبل تطويرها .

التوصيات

1- تفعيل دور السوق المالية لأنها أحد العوامل المهمة في حيوية نشاطات المصارف لخلق المنافسة بين المصارف من خلال أتباع الأساليب الحديثة في إدارة هذه الأسواق بما يضمن الشفافية والسرعة في التداول ومما يعزز فرص الاستثمار ولا سيما ما يتعلق بالأسهم ، 2- وتطوير سوق التمويل الإسلامي عن طريق تبني الإطار القانوني والتنظيمي الملائم بما يسمح بنشاط مؤسسات التمويل الإسلامي وقيامها بدور مهم في تمويل المشروعات الصغيرة وتوفير النفاذ للتمويل العقاري ، 3- تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية والرقابية التي تمكن النفاذ للخدمات المالية بدون عقبات سعرية أو غير سعرية من خلال المصارف التجارية مع تيسير الإجراءات القانونية والتنظيمية التي تحفز التوسع في استخدام الخدمات المصرفية والمالية من خلال التقنيات الحديثة والابتكارات كالتقال المحمول ، 4- وإنشاء شبكة اتصالات عربية متطورة إذ يتطلب التعامل في الأسواق المالية العربية إقامة شبكة إلكترونية للاتصالات لتأمين سرعة الأتصال ونقل المعلومات فيها وإن تشغيل القمر الصناعي العربي يمكن أن يلعب دوراً كبيراً في ربط الأسواق المالية العربية كما أن إنشاء مركز عربي للمعلومات المالية لدى صندوق النقد العربي والاتحاد العربي لبورصات الأوراق المالية من شأنه أن يوفر المعلومات الكافية والحديثة عن الأوراق المالية المتداولة في جميع الأسواق المالية العربية ، 5- مكننة أنظمة التداول وذلك من أجل رفع كفاءة وسرعة التعامل بالأوراق المالية وزيادة الشفافية والأمان لدى المتعاملين.

الهوامش :

- 1- د. عبد المنعم السيد علي ، د. نزار سعد الدين العيسى ، النقود والمصارف والأسواق المالية ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، ط 1 ، 2004 ، ص 129-130
- 2- د. هيل عجي جميل الجنابي ، د. رمزي ياسين ارسلان ، النقود والمصارف والنظرية النقدية ، دار وائل للنشر ، عمان ، ط 1 ، 2009 ، ص 110-111
- 3- مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي (52) ، 2016 ، ص 62
- 4- مؤسسة النقد العربي السعودي ، مرجع سابق ، ص 60
- 5- مؤسسة النقد العربي السعودي ، مرجع سبق ذكره ، ص 61
- 6- مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي (48) ، 2012 ، ص 48
- 7- مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي 52 ، مرجع سبق ذكره ، ص 59
- 8- د. محمود حسن صوان ، اساسيات العمل المصرفي الإسلامي ، دار وائل للنشر ، عمان ، ط 2 ، 2008 ، ص 48-90
- 9- د. عباس كاظم الدعبي ، السياسات النقدية والمالية واداء سوق الأوراق المالية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ط 1 ، 2010 ، ص 119
- 10- الاستثمارات المالية وأسواق الأسهم ، هيئة السوق المالية ، المملكة العربية السعودية ، ص 14 ، دون ذكر لسنة النشر ، موقع على شبكة الانترنت www.Cma.org.sa.pdf
- 11- د. فريد راغب النجار ، أسواق المال والمؤسسات المالية محاور التمويل الإستراتيجي ، الناشر الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ط 1 ، 2009 ، ص 193
- 12- د. عمار حمد خلف ، قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق ، دون ذكر لسنة النشر ، ص 182 ، موقع على شبكة الانترنت www.lasj.net.pdf
- 13- د. خالد بن حمد عبد الله القدير ، تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في المملكة السعودية ، دون ذكر لسنة النشر ، ص 4 ، موقع على شبكة الانترنت www.Kau.edu.sa.pdf
- 14- التمويل والنمو : شواهد تطبيقية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، دون ذكر لسنة النشر ، ص 3 ، موقع على شبكة الانترنت www.arab-api.org/images/training/programs.pdf
- 15- التمويل والنمو : شواهد تطبيقية ، مرجع سابق ، ص 4
- 16- صباح نعوش ، دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ومنظمة التجارة العالمية ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبوظبي ، ط 1 ، 2009 ، ص 14
- 17- محمد سليم ، اتفاقية الجات وأثارها على دول الخليج العربية ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبوظبي ، ط 1 ، 1997 ، ص 25-24
- 18- د. خليل عليان عبد الرحيم ، الاقتصاديات النامية في ظل منظمة التجارة العالمية مع تطبيق على حالة المملكة العربية السعودية (الفرص - التحديات) ، معهد الإدارة العامة ، السعودية ، ط 1 ، 2009 ، ص 170
- 19- د. خليل عليان عبد الرحيم ، مرجع سابق ، ص 172

- 20- منظمة التجارة العالمية الاستفادة من اتفاقياتها في العالم العربي وفي المملكة العربية السعودية بصفة خاصة ، سلسلة دراسات يصدرها مركز الأنتاج الاعلامي جامعة الملك عبد العزيز الأصدار 14 ، 1428 هجري ، ص 85
- 21- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، أبو ظبي ، 2008 ، ص 198
- 22- عماد شهاب ، التجارة والخدمات المالية ، أوراق المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية ، المكسيك ، سبتمبر 2003 ، ص 10-14
- 23- د. فضل علي ناجي ، الجهاز المصرفي اليمني والتكيف مع تحرير تجارة الخدمات المصرفية المتوقعة مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية ، العدد (19) ، عدن ، ديسمبر ، 2012 ، ص 14
- 24- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، أبو ظبي ، 2012 ، ص 241
- 25- الأصلاح المالي السعودي ، 16 أكتوبر 2016 ، ص 1 ، موقع على شبكة الانترنت

www.Makkah news paper . Com

- 26- صحيفة المال الاقتصادية ، 21 سبتمبر ، 2017 ، ص 1 ، موقع على شبكة الانترنت

www.maaal.com/archives/2017/php

- 27- ايمان عبدالمطلب حسن المولى ، مؤشرات قياس سيولة سوق الأوراق المالية وأثرها في النمو الاقتصادي ، جامعة تكريت ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية ، المجلد السابع ، العدد الثالث والعشرون ، 2011 ، ص 122

(ملاحق الجداول) ملحق جدول (1) المركز المالي الموحد للمصارف التجارية – الموجودات للمدة (2006-2016) (*)

نهاية الفترة	الأحتياطيات المصرفية Bank Reserves						اذونات مؤسسة النقد	الموجودات الأجنبية	المطلوبات من القطاع الخاص	موجودات اخرى	اجمالي الموجودات (1+7+8+9+1)
	المجموع (2+3)	نقد في الصدوق	ودائع لدى المؤسسة SAMADeposits with								
			مجموع الودائع (4+5+6) 3	ودائع جارية	ودائع نظامية	ودائع اخرى					
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	
2006	.061	12.218	.843	.012	.759	15.072	9.131	129.796	476.020	194.081	861.088
2007	52	10.019	39	1	23	59.310	16.748	147.712	577.882	224.265	1.075.221
2008	.614	11.007	.595	.143	.142	41.116	119.224	153.986	734.557	197.333	1.302.271
2009	108	10.856	98	3	36	98.293	78.497	210.918	734.237	186.488	1.370.258
1010	.171	15.450	.164	751	.297	88.973	120.133	193.127	775.756	166.939	1.415.267
2011	97	19.917	86	646	44	96.825	130.249	208.723	858.365	167.922	1.544.434
2012	.118	19.666	.262	296	.322	.623	138.685	212.829	999.127	166.046	1.734.144
2013	160	23.219	149	180	50	127	179.114	210.691	1.123.645	179.466	1.893.283
2014	.313	27.115	.863	161	.594	95.889	225.993	251.613	1.256.210	158.687	2.132.577
2015	159	29.383	143	173	54	93.607	136.268	316.710	1.371.925	237.627	2.208.768
2016	.174	29.648	.257	472	.253	19.071	34.862	225.838	1.405.474	353.456	2.256.334
	179		159	317	62	.036					
	.455		.789	293	.005	110					
	217		197		70						
	.366		.147		.085						
	200		177		81						
	.073		.958		.879						
	213		158		91						
	.238		.588		.467						
	146		116		97						
	.704		.055		.727						
	236		207		96						

*- لا تشمل الفروع الخارجية للمصارف

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي ، الأحصاءات السنوية العامة للمدة 2006-2016 .

ملحق جدول (2): واقع أداء سوق الأوراق المالية في المملكة العربية السعودية للمدة (2006-2016) مليون دولار

السنوات	عدد الشركات المدرجة	عدد الأسهم المتداول (مليون دولار للسهم)	حجم التداول (مليون دولار للسهم)	القيمة السوقية للسهم (مليون دولار)	معدل دوران السهم
2006	86	13.388	191.477	326.869	0.585
2007	111	14.132	147.565	518.984	0.284
2008	126	14.132	86.953	246.337	0.352
2009	135	9.983	337.014	318.751	1.057
2010	146	7.126.6	45.461	353.400	0.128
2011	150	13.448.18	85.989	338.873	0.253
2012	158	11.048.83	83.366.8	373.365	0.223
2013	163	10.993.02	78.531.7	467.341	0.168
2014	166	15.631.5	130.697	482.896	0.270
2015	172	15.948.98	89.715	420.656.3	0.213
2016	176	19.168.33	79.861	448.304.7	0.178

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالأستناد إلى إصدارات صندوق النقد العربي، أداء أسواق الأوراق المالية العربية، الربع الرابع للنشرات الفصلية، الجداول الإحصائية للسنوات (2006-2016)، أعداد متفرقة.

عدد الأسهم المتداولة = عدد الأسهم التي تم تداولها في السوق خلال الفترة.

حجم التداول = قيمة الأسهم التي تم تداولها في السوق بمختلف الأسعار خلال الفترة.

القيمة السوقية للسهم = سعر إغلاق سهم الشركة في نهاية الفترة.

معدل دوران السهم = حجم التداول / القيمة السوقية.

ومعدل دوران السهم: هو يمثل قيمة الأسهم المتداولة خلال مدة معينة كنسبة مئوية من القيمة السوقية لتلك المدة، ويعتبر من المؤشرات المهمة التي تقيس سوق الأوراق المالية وهو أكثر ملائمة لقياسها من القيمة السوقية وقيمة حجم التداول لأنهما منسوبتان إلى حجم الاقتصاد أي بيان السيولة التي توفرها سوق الأوراق المالية في الاقتصاد، بينما معدل دوران السهم يعطي قيمة التداول منسوبة إلى القيمة السوقية أي بيان السيولة الموجودة في السوق نفسه.⁽²⁷⁾

ملحق جدول (3): الأنتمان المصرفي الممنوح حسب النشاط الاقتصادي للمدة (2006 – 2016) مليون ريال سعودي

الإجمالي	الحكومي وشبه الحكومي*	أخرى	الخدمات	التمويل	النقل والاتصالات	التجارة	البناء والتشييد	الماء والكهرباء والغاز والخدمات الصحية	التعدين والمناجم	الصناعة والإنتاج	الزراعة وصيد الأسماك	نهاية الفترة
497.067	34.965	.539	16.735	61.828	6.875	.511	37.845	3.598	1.802	37.566	6.802	2006
594.840	37.434	177	28.286	62.632	20.989	111	43.421	5.878	3.897	54.339	8.636	2007
744.802	32.065	.854	32.324	16.812	37.814	.473	54.371	10.629	4.265	79.333	10.980	2008
736.905	28.136	201	46.123	21.258	38.415	127	44.741	13.365	5.337	75.044	8.731	2009
775.342	32.285	.351	35.660	17.756	42.992	.858	55.644	19.243	5.818	90.082	10.269	2010
856.626	31.831	289	38.160	22.468	38.886	176	69.796	25.799	7.657	.662	8.864	2011
.000.057	39.585	.536	56.542	30.451	38.396	.220	75.381	34.385	.171	111	9.210	2012
1	44.127	286	64.004	27.915	37.924	169	76.555	34.315	12	.203	12.001	2013
.120.520	45.816	.461	60.325	35.196	43.263	.132	83.259	36.102	.384	126	11.573	2014
1	38.820	284	72.709	33.890	42.655	181	.834	40.485	16	.764	11.080	2015
.250.646	49.012	.446	69.961	31.789	40.411	.078	105	41.108	.287	139	12.778	2016
1		319				182	.388		20	.441		
.361.629		.712				.023	104		.205	158		
1		371				206			21	.498		
.400.419		.799				.768			.433	172		
1		432				234			19	.355		

		176			.645				.739		
					255				500		
					.492				.961		
					285				536		
					.107				.077		
					300				555		

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي ، الأحصاءات السنوية العامة للمدة (2006-2016)

ملحق جدول (4) : عرض النقود للمدة (2006-2016) مليون ريال سعودي

نهاية الفترة	النقد المتداول خارج المصارف 1	الودائع تحت الطلب 2	عرض النقود ن1 (1+2) 3	الودائع الزمنية والإدخارية 4	عرض النقود ن2 (3+4) 5	الودائع الأخرى شبه النقدية* 6	عرض النقود ن3 (5+6) 7
2006	69.324	243.418	312.742	226.027	538.769	121.500	660.268
2007	72.192	311.365	383.557	283.059	666.616	123.140	789.755
2008	83.006	342.488	425.494	367.624	793.118	136.007	929.125
2009	88.395	433.162	521.558	323.377	844.935	184.009	1.028.944
2010	95.520	530.072	625.592	298.283	923.874	156.495	1.080.370
2011	119.929	641.056	760.985	305.441	1.066.427	157.136	1.223.563
2012	133.146	753.970	887.115	324.428	1.211.543	182.211	1.393.754
2013	143.169	827.280	1.000.449	345.035	1.345.485	199.664	1.545.149
2014	153.777	989.174	1.142.951	398.743	1.541.694	187.661	1.729.365
2015	168.529	976.231	1.144.760	434.501	1.579.261	194.036	1.773.296
2016	170.341	074.094	1.144.435	491.595	1.636.030	151.321	1.787.352

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي ، الأحصاءات السنوية العامة للمدة (2006-2016) .

(* الودائع الأخرى شبه النقدية تتكون من ودائع المقيمين بالعملة الأجنبية وودائع مقابل اعتمادات مستندية والتحويلات القائمة وعمليات إعادة الشراء التي نفذتها المصارف مع متعاملين من القطاع الخاص.